المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
العدد الخامس والخمسون شهر (١) ٢٠٢٣

أثر الفقر على السلوك الإجرامي في المجتمع

عبد العزيز محمد عمر البلوشي
باحث بالدكتوراه

الملخص:

تعتبر ظاهرة الفقر من أكبر التحديات التي تواجه العالم والأكثر تداولا على الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مختلف بلدان العالم، كما تعد من أقدم المعضلات التي تعاني منها المجتمعات، مما جعل ارتكاب الجريمة يظهر ويرتفع بظاهرة الفقر، بحيث يمكن للفرد أن يرتكب السلوك الجرمي في أي مكان في العالم، ولا توجد حدود عالمية مع وجود الانترنت، وشبكات الاتصال للجريمة، وخصوصا العالمية، ولن تكون الجريمة مقصورة على دولة بحد ذاتها، وإنما سيكون العالم كله مسرحا لها، وبالتالي فلا بد من بث استراتيجية التنمية البشرية المستدامة إلى معالجتها والتقليل من آثارها الوخيمة الاقتصادية منها والاجتماعية وذلك من خلال تحسين الظروف المعيشية الملائمة من أجل استثمار القدرات والانتفاع بها على المدى الطويل، وقد تناولت هذه الدراسة وصف ظاهرة الفقر وذلك من خلال بيان المعنى الدلالي لها وبيان أنواعها وأسبابها سواء الداخلية أو الخارجية، مع ذكر أثر الفقر في السلوك الإجرامي.

الكلمات المفتاحية: الفقر، الأثر، الجريمة، المجتمع.

Abstract:

The phenomenon of poverty is one of the biggest challenges facing the world and the most common on the political, economic and social scene in various countries of the world, and it is one of the oldest dilemmas that societies suffer from, which made the commission of crime appear and raise the phenomenon of poverty, so that an individual can commit criminal behavior anywhere In the world, there are no global borders with the presence of the Internet, And the communication networks of crime, especially global, and crime will not be limited to a state in itself, but the whole world will be a scene for it, and therefore it is necessary to broadcast the sustainable human development strategy to address it and reduce its negative economic and social effects by improving the appropriate living conditions in order to Investing capabilities and benefiting from them in

the long term. This study dealt with the description of the phenomenon of poverty by clarifying the semantic meaning of it and showing its types and causes, whether internal or external, with a mention of the impact of poverty on criminal

Key words : Poverty, impact, crime, society.

مقدمة:

تعد ظاهرة الفقر أحد أكبر القضايا على الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في كل دول العالم، والتي عانت منها الإنسانية على مر الزمان، وإن المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية لها تأثر كبير على جرائم الأحداث من خلال التوزيع غير العادل للامتيازات التي تنمو في ظل العالقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للنظام المالي داخل الدولة، ومع ازدياد معدلات البطالة نتيجة لظهور طبقة أخرى داخل المجتمع، وهذا ما ينتج عن الجريمة التي تسبب ضغوط داخلية وخارجية داخلية مثل التوتر، وضغوط خارجية مثل الشروط الحياتية الصعبة في المجتمع مثل الفقر والحرمان والبطالة والفرص المحدودة، وبالتالي فهذا ما يجعب

المجتمع يشهد تحولات اجتماعيـة واقتصادية وسياسية مما يؤدي إلى إحداث تغيرات كبيرة في البنية التحتية والخدماتيـة والثقافية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة ومنها العامل الاقتصادي، الذي يعد مـن أهم العوامل المؤثرة في سلوك الإنسان، بالإضافة إلى المتغيرات الاقتصادية الخاصـة كالفقر، ويحضرنا هنا مقولة أرسطو "الفقر هو مولد الثورات والجريمة"، والحد من هذه الظاهرة يعد ضرورة اقتصادية ومالية وسياسية واجتماعية فضلا على أن ضرورة أخلاقية لأن ارتفاع نسبه يزيد من خيبة الشعوب وغضبها ويقلص من إجراءات وخيارات معالجته.

أهداف البحث:

1. المساهمة في تسليط الضوء على جوانب مشكلة الفقر وذلك لزيادة المعرفة والإلمام بعناصره عنصرا عنصرا.
2. عرض سمات ومحددات الفقر مع بيان مفاهيمه.
3. عرض أهم الأنواع التي تتفرع عن ظاهرة الفقر.
4. بيان الأسباب الخارجية والداخلية التي تؤثر في ظاهرة الفقر.
5. توضيع مدى تأثر الفقر في السلوك الإجرامي.

منهج الدراسة:

والذي اعتمدت فيه على المنهج الوصفي التحليلي الذي يرتكز على وصف الظاهرة المطروحة وصفا دقيقا مع بيان كل حثياتها(تعريفها، وأنوعها، وأسبابها، وبيان أثر الفقر في الجريمة).

فما هو مفهوم الفقر؟، وماهي أنوعه؟ وماهي أسباب الفقر؟ وما هو مفهوم الجريمة؟ وما هو أثر الفقر في السلوك الإجرامي؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة فقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى ما يلي:

أولا: تحديد المفاهيم

الأثر:

الفقر:

المجتمع:

الجريمة:

ثانيا: أنواع الفقر

ثالثا: أسباب الفقر

رابعا: أثر الفقر على ارتكاب الجريمة في المجتمع

خاتمة: تضم أهم النتائج والتوصيات

أولا: تحديد المفاهيم

الأثر:

يقصد بالأثر في لسان العرب لابن منظور بأنه:" بقية الشيء والجمع آثار، والأثر بالتحريك ما بقي من رسم الشيء،

والتأثير إبقاء الأثر في الشيء، وأثر في الشيء ترك فيه أثرا"(ابن منظور، مادة أثر).

اصطلاحا:

فقد قيل الآثار هي:" التغيرات الإيجابية والسلبية التي تطرأ على أفكار ومعتقدات ومعارف وسلوك ومشاعر الأفراد ضمن الإطار الذي يعيشون فيه"(محمد وصعيليك، 2014، ص: 225).

الفقر:

لغة:

فَقُرَ : الفَقر والفُقر ضد الغِنى، مثل الضَّعف والضُّعف، و الفقر لغة الرديئة، الفقير الذي لا شيء له، والفقر الحاجة وفعله الافتقار والنعت فقير(ابن منظور، 1949، ص: 60).

اصطلاحا:

يعرفه محمد حسين باقر بأنه:" حالة من الحرمان المادي التي تتجلى أهم مظاهرها في انخفاض استهلاك الغذاء كماً ونوعاً وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني والحرمان من تملك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى وقدان الاحتياطي (المالي) أو الضمان لمواجهة الحياة الصعبة كالمرض و الإعاقة و البطالة و الكوارث والأزمات... "، وعرفه علي محمد جعفر يذهب إلى أن الفقر بمعناه الشامل هو:" تلك الحالة المادية التي لا يستطيع الإنسان من خلالها تحقيق الحد الأدنى لمتطلبات حياته، إما لعدم كفاية دخله بصورة كبيرة، أو لعدم وجود دخل على الإطلاق ، ويعرفه محمود حسن على أنه:" الحالة التي لا يكفي فيها دخل الأسرة في إشباع حاجاتها الأساسية للمحافظة على بنائها المادي والنفسي والاجتماعي، وله نتائج خطيرة على الصحة ونوع الثقافة السائدة في حياة الأسرة وما يتوفر لها من فرص التعليم"، كما يرى علماء الاجتماع على أن الفقر:" حالة يكون الدخل فيها غير كاف لإشباع الحاجات الأساسية والضرورية لمعيشة الإنسان" وبهذا أصبح الفقر يشير إلى انخفاض مستوى المعيشة اقتصاديا والشعور بالحرمان

اجتماعيا، فعدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية يمثلان وجهان لعملة واحدة هي الفقر، ويمثل الفقر حالة من الحرمان تتجلى في انخفاض استهلاك الغذاء وتدني الأوضاع الصحية والمستوى التعليمي وقلة فرص الحصول عليه وتدني أحوال الإسكان)مرغاد وحاجي، 2013، ص161).

المجتمع:

لغة:

هو مصطلح مشتق من الفعل جَمَع، وهي عكس كلمة فرق، كما أنّها مُشتقّة على وزن مُفتَعَل، وتعني مكان الاجتماع، والمعنى الذي يقصد بهذه الكلمة هو جماعة من الناس(حسن عبد الرزاق، ص: 187).

اصطلاحا:

لقد اختلفت تعاريف المجتمع باختلاف العلماء الذين تناولوا هذا الموضوع واختلفت كذلك لاختلاف المفاهيم الثقافية، فقد عرفه دوركايم بأن:" المجتمع لا يمكن أن يستمر إلا إذا وجدت درجة كافية

من التجانس والتربية ترسخ وتدعم هذا التجانس" (دور كايم، 1966، ص: 50)، ويعرفه ر. م. ماكيفر و شارلز بيج: "أن المُجتمَع نسق مُكون مِن العُرف المنوع والإجراءات المرسومة، ومِن السلطة والمعونة المتبادلة، ومِن كثير مِن التجمُعات والأقسام، وشتى وجوه ضبط السلوك الإنساني والحُريات، هذا النسق المُعقد الدائِم التغيير يُسمى المُجتمَع، إنهُ نسيج العِلاقات الاجتماعية، وأخص صِفات المُجتمَع أنهُ لا يثبُت على حال(شارلزبيج، ص 54). كما يعرفه جورح هربت ميد:" أن المجتمع ما هو إلا حصيلة العلاقات المتفاعلة بين العقل البشري والنفس البشرية"(عمر خليل، 1991، ص 195).

الجريمة:

لغة:

جاء في المصباح المنير: "جَرَم جرما من باب "ضرب" أذب واكتسب الاثم، والاسم الجُرم والجريمة مثله، وأجرم إجراما كذلك"، والجريمة: الذنب والجناية، الشجرة المقطوعة، النواة، الكاسب، آخر ولد الرجل.

اصطلاحا:

لقد وقع اختلاف بينه العلماء في تعريف الجريمة فكل يعرفها من منظاره الخاص ونذكر من هذه التعاريف ما يلي:

فقد قيل أن الجريمة:" فعل أو امتناع يقرر له المشرع عقوبة أو تدبيراً احترازيا" (العمرابي، 2006 ، ص44)، كما يمكن تعريفها على أنها:" فعل مقصود يخرق القانون الجزائي ويرتكب بدون مبرر وتعاقب عليه الدولة" (الوريكات، 2004 ، ص80) ، أما الجريمة في علم الاجتماع فهي:" تلك الأفعال التي تمثل خطرا على المجتمع أو تجعل من المستحيل تحقيق التعايش والتعاون بين الأفراد الذين يكونونه" (النجداوي، 2003، ص: 55)، والجريمة أيضا هي:" كل سلوك مخالف للشرع ولضوابط وقواعد ونظم أي مجتمع كان" (السبيعي، 2000 ، ص79).

ثانيا: أنواع الفقر

تعددت أنواع الفقر بتعدد النظريات والمقاربات المعتمدة في تحليله، كما تعددت أنواعه بتعدد أبعاده الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية، والتي نفصلها فيما يلي:

- الفقر المطلق:

فهو حالة تتسمّ بالحرمان الشديد من الاحتياجات الأساسية، بما في ذلك الغذاء ومياه الشرب والمأمونة ومرافق الصرف الصحي والصحة والمأوى والتعليم والمعلومات، بحيث يعتمد ليس فقط على الدخل ولكن أيضا بالحصول على الخدمات، لكن حسب موريسون Morrisson أن الفقر المطلق هو:" عدم القدرة على توفير الحاجات الأساسية اللازمة للعيش من الغذاء، اللباس، السكن والصحة، أي عدم القدرة على توفير الضروريات التي تحافظ على حياة الفرد (عياد، 2017 ، ص19)، هذا النوع من الفقر يسلط الضوء على الحد الأدنى من الموارد والحاجات التي تضمن للشخص عدم الوقوع في أزمة والموت والبقاء على قيد الحياة.

- الفقر المدقع:

يعبر الفقر المدقع عن الحالة التي لا يستطيع الفرد بواسطة دخله الوصول إلى إشباع الحاجات الغذائية، المتمثلة في عدد معين من السعرات الحرارية التي تمكنه من مواصلة حياته عند حدود معينة

- الفقر النسبي:

يعبر عن مقدار نسبي يحدد عادة بمتوسط الدخل القومي، بحيث يشير إلى موقع الفرد أو الأسرة مقارنة بمستوى متوسط الدخل في المجتمع المعني، كما يتحدد عادة بالحد الأعلى للدخل (10%) من السكان الأدنى دخلا، وهذا ما يعني أن الفقر النسبي يتغير بتغير الدخل من بلد لآخر أومن وقت لآخر، كما نجد عالم الاجتماع البريطاني بيتر تاوسند الذي يعد من أهم المنظرين لمفهوم الفقر النسبي بحيث أنجر دراسة شاملة عن الفقراء ويعرف الفقراء نسبيا بأنهم:" من لا يستطيعون الحصول على ضرورات الحياة أي مستويات الغذاء، ووسائل الراحة والمتعة والخدمات التي تُتيح لهم أداء أدوارهم الاجتماعية والمشاركة في العلاقات و إتباع السلوكيات العادية والمتوقعة منهم بموجب عضويتهم في

المجتمع، فلو كانوا يفتقرون إلى الموارد، أو يحرمون من الحصول على مستلزمات الحياة الضرورية التي توفر لهم حق عضوية المجتمع، حينئذ يقال إنهم فقراء" (بيير ستروبل، 1996، ص36.)

ثالثا: أسباب الفقر

إن الفقر ينبني على أسباب خارجية وأخرى داخلية والتي تتجلى فيما يلى:

1- الأسباب الداخلية:

- أسباب اقتصادية:
  - قلة فرص العمل
  - انخفاض معدل النمو الاقتصادي
  - انعدام المنافذ إلى السوق
  - البطالة
  - انخفاض الأجور
  - سوء توزيع الدخل والثروات
- أسباب اجتماعية:

- ضعف المؤسسات الاجتماعية مما يؤثر على معدل جرائم الأحداث
- التفرقة النوعية حسب الجنس تؤدى إلى تهميش دور المرأة ونقص قدراتها ومعاناة الفقر
- قلة الخدمات الاجتماعية
- ارتفاع معدل نمو السكان
- التهميش الاجتماعي
- انعدام الاستقرار الاجتماعي
- الحرمان والعزلة الاجتماعية

2- الأسباب الخارجية:

- تدهور نسبة التبادل التجاري
- عدم توفير الدعم من المنظمات الإقليمية
- عدم ملاءمة الدعم الذي تقدمه المنظمات الدولية لبرامج مكافحة الفقر
- ارتفاع أعباء خدمة الدين الخارجي

رابعا: أثر الفقر على ارتكاب الجريمة في المجتمع

يعد الفقر ظاهرة سلبية تصيب البناء الاجتماعي وتتضمن أبعاد اجتماعية واقتصادية ونفسية وثقافية، ذلك أنه حين نريد الكتابة في الفقر نجد أنفسنا ملزمين في الكتابة في الاقتصاد وفي الاجتماع، في الناتج المحلي، في السكان، في البطالة، في العمالة، في الأمية، في الصحة، في الموازنة العامة، وقد تغيرت النظرة لهذه الظاهرة في الوقت الراهن باعتبارها قضية عالمية وإحدى التحديات الرئيسية التي تواجه العديد من الدول العربية التي مازالت تتخبط في براثين الفقر، وقد قامت الدول العربية بوضع خطة للتنمية المستدامة من أجل القضاء على الفقر والعيش بكرامة(خالد أبو اسماعيل، 2017، ص18)، وظاهرة الفقر تؤدي إلى ظاهرة الجريمة التي تعتبر من الظواهر متعددة الأبعاد نظرا لمسببا ودوافعها المختلفة، ويعتبر الفقر من أهم الأسباب والدوافع لارتكاب الجرائم، وقد ظهر في السنوات الأخيرة اهتمام متزايد بقضايا مكافحة الفقر في الوطن العربي كأحد الاستراتيجيات للحد من تزايد أشكال الجرائم، لأن مشكلة الفقر

تميل إلى دفع الأشخاص إلى الجريمة لتمكينهم من البقاء اقتصاديا، وكذلك أن مشكلة الفقر تميل إلى زيادة الشذوذ بين العاطلين عن العمل المرتبط بالسلوك الإجرامي، كما أكد بعض العلماء أن الفقر من أهم العوامل التي تدفع إلى الجريمة، فهناك ظواهر عدة ترتبط بالفقر مثل المرض والبطالة والتشرد وغير ذلك من أوجه عدم التكيف الاجتماعي، وهذا ما أكدته الدراسات في كل من انجلترا وأمريكا لإثبات أثر الفقر على الجريمة، ومن هذه النتائج التي أسفرت عنها تلك الدراسات ارتفاع نسبة الجريمة في أوقات يسود فيها العسر، كما أن الفقر والبطالة هما العاملان الأساسيان في إحداث السلوك الإجرامي، وهذا ما أكدته دراسة (Booths) (علي وآخرون، 1999، ص: 56)، وفي جانب آخر للعالم ((Sutherland فحص نتائج الدراسات المختلفة التي تناولت موضوع الجريمة بين الأفراد، ورأى أن غالبية الدراسات تشير عموما إلى زيادة معدلات الانحراف والجريمة بين الأفراد الذين ينتمون إلى طبقات اقتصادية فقيرة، وهذا يشير بوجه خاص إلى حالة المجرمين الذين تناولتهم الدراسات أي الأشخاص الذين ارتكبوا الجريمة، ووصلوا إلى المؤسسات الإصلاحية والعقابية المختلفة، كما إلى بطالة لاحظ أن هذه الدراسات

تشير بوجه خاص أيضا المنحرفين قبل ارتكاب الانحراف، أو عدم كفاية الدخل لهم ولأسرهم (الوريكات، 2004 ، ص: 120)' كما يرى عالم الاجتماع إيميل دوركايم DurKheim Emile:" أن البطالة تؤدي إلى العزلة الاجتماعية، فإن العاطلين عن العمل عادة ما يواجهون إمكانية السقوط في الأنومي، إذ إن حالة العاطل عن العمل تؤدي إلى تراجعات خطيرة في تصدير الذات الفردية، ومن ثم في حجم ضرورتها للكتلة الاجتماعية القائمة على قيم وسلوكات محدده ومتوقعة، ولافتكاك حالة العزلة التي يعانيها العاطل عن العمل فإنه وبصفة تلقائية يعمد إلى خلق نسقه والقيم الاجتماعية سواء بصفه فردية، أو من خلال التشارك مع مجموعة من العاطلين عن العمل في اتجاه جماعات منحرفة وفقا للمعايير القانونية والاجتماعية السائدة، مما يؤهله إلى الإقبال على المخدرات والكحول، أو الاتجاه الآخر من خلال سلوكات إجرامية قد تكون تحت ضغوط نفسية قاهرة أو تحت تأثير التخدير، كما أن حالة الأنومية يمكن أن تتخذ صورا متعددة منها ما يتخذ أبعادا فكرية وأيدلوجية ودينية، ولعل ظاهرة الأصولية والتشدد الديني من أبرز مظاهر الحالة، إن هذه التحديات الاجتماعية تفرز بصورة مباشرة تحديات أمنية، وكلما زادت البطالة كلما تعمق

الإحساس بالدونية والظلم الاجتماعي وامتهان الكرامة والرغبة في الانتقام من وضع غير منصف"(الوريكات، 2004، ص: 123)، ويرى العالم روبرت ميرتون (Merton) (1938 من خلال نظرية اللامعيارية (Anomie (Theory بأن الضغوط التي يسببها البناء الاجتماعي (Social (Structure خاصة عند الفقراء قد تدفع إلى ارتكاب سلوكيات غير اجتماعية (الوريكات، 2004، ص: 145 (كما تلعب عملية التنشئة الاجتماعية والتربية والنظم الاجتماعية دورا هامـا فـي تلبية حاجات الفرد الأساسية وتساعده في الوسائل التي يستطيع من خلالها تجـاوز المشكلات والتحديات الاجتماعية المحيطة به، فالنظم الاجتماعية تمكن الأفراد مـن حاجتهم الأساسية ولكنها تنظم هذه الحاجات وتجعل ممارستها متوافقة بين الأفـراد، وتحول دون تناقض مع بعضها الآخر، غير أن الاضطراب الاجتماعي وما يرافقـه من تغيرات في نظم الحياة الاجتماعية، وخاصة في سياق عمليات التواصـل مـع الحضارات الأخرى، غالباً ما يجعل العادات والتقاليد غير قادرة على تلبية الحاجات الأساسية للأفراد او الأمر الذي يجعل البيئة الاجتماعية عاملاً مساعداً في اضطراب الشخصية، وعدم قدرتها على تلبية الحاجات، مما يدفعها إلى الانحراف

وممارسة أنماط سلوكية يعاقب عليها القانون، مثل السرقة والتعاطي للمخدرات وغيرها من الجرائم التي تحقق تلبية وهمية للحاجات التي سرعان ما تترك آثارها المدمرة في حياة الإنسان (الشراري، 2006، ص62 .)

ونخلص إلى أن الجريمة مرتبطة بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية؛ لأن الجريمة تعتبر رد فعل للفرد، خصوصا الناتجة عن الفقر الذي يعد أهم العوامل التي تدفع للجريمة، والذي ترتبط به ظواهر عدة مثل المرض، والبطالة، والتشرد، وغير ذلك من أوجه التكيف الاجتماعي، وكل ذلك يؤدي إلى مشاكل اجتماعية وشخصية كثيرة منها الجريمة.

خاتمة:

لقد بات الفقر يهدد مختلف شرائح دول العالم ونظرا لأن المعايير والسياسيات المتخذة للحد ومكافحة الفقر ربما ليست كافية

للتخفيف من ظاهرة الجريمة التي تكون نتيجة الفقر الذي يدفع العديد للخوض في ارتكاب الجريمة.

التوصيات:

- وضع استراتجية التي تزاوج بين الخطط الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الدائمة والفعالة التي تحقق الانتعاش الاقتصادي والرفاه الاجتماعي.
- ضرورة معالجة مشكلة الفقر، من خلال توفير المساعدات اللازمة، وتحسين مستوى الأجور، كي لا يكون الفقر دافعا لارتكاب السلوك الجرمي.
- التر كيز على ضرورة رفع معدلات النمو الاقتصادي الذي تصاحبه سياسة توزيعية تنصف الفقراء وتهتم بالمهمشين وتخلق مناصب شغال فعالة وناجحة.
- دعوة الباحثين لإجراء المزيد من الدراسات الاجتماعية على أسس علمية، تتناول متغيرات وأبعادا اقتصادية لم تتناولها الدراسة.

- دعوة وزارة التنمية الاجتماعية وصندوق المعونة الوطنية وصندوق الزكاة وصناديق العون الاجتماعي المختلفة، لوضع برامج وسياسات هدفها تحسين الوضع الاقتصادي والمادي لأفراد المجتمع.

المصادر والمراجع:

- ابن منظور، 1949، لسان العرب، دار صادر، الطبعة الثالثة، بيروت.
- إميل دور كايم، 1966، علم اجتماع وفلسفة، ترجمة: حسن أنيس، نشر مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى.
- بيير ستروبل، 1996، من الفقر إلى الحرمان: مجتمع الأجراء أم مجتمع حقوق الانسان، الجامعة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد 148، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة.
- حسن عبد الرزاق منصور، بناء الإنسان، عمان- الأردن، الطبعة الثانية، أمواج للنشر والتوزيع.
- خالد أبو اسماعيل وآخرون، 2017، التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد، بيروت، الأمم المتحدة.
- ديبا ناريان وآخرون، 2002، أصوات الفقراء صيحة للتغيير، المجلد الثاني، مركز الأهرام للترجمة والنشر.
- ر.م. ماكيثر شارلزبيج، المجتمع، ترجمة: علي أحمد عيسى، دار الكتب العلمية، الطبع الأولى، ص:54.
- الزبون، محمد وصعيليك، أبو عودة، 2014، الآثار الاجتماعية والثقافية لشبكات التواصل الاجتماعي على الأطفال في سن المراهقة في الأردن. مجلة الأردن للعلوم الاجتماعية.

- السبيعي، ذعار بن سلطان، 2000، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدين للجريمة، رسالة ماجستير غير منشورة معهد الدراسات العليا، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- الشراري، نايف بن مفرح، 2006م، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمحكومين بجريمة السرقة: دراسة على مراكز الإصلاح والتأهيل في منطقة الجوف – السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، الجامعة الأردنية، عمان.
- عبد الرزاق الفارس،2001، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- على محمد جعفر، 1984، الأحداث المنحرفون: عوامل الانحراف، المسؤولية الجزائية، التدابير، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.
- علي، يسر أنوار، عبدالرحيم آمال، 1999 ، أصول علمي الإجرام والعقا، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.
- عمر معن خليل 1991، نقد الفكر الاجتماعي المعاصر. (ط2). بيروت: دار الآفاق الجديدة.
- العمرابي، صالح التوم، 2006، الجرائم المعاقب عليها بالقتل في الشريعة والقانون، دار عزة للنشر والتوزيع .

- الفيومي، 2000، المصباح المنير، اعتنى به: يوسف الشيخ محمد، الدار النموذجية، بيروت، الطبعة الأولى.
- لخضر مرغاد، و فطيمة حاجي، 2013ن إشكالية الفقر في الجزائر في ظل الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية.
- المرتضى الزبيدي، تاع العروس من جواهر القاموس، مادة(جرم).

النجداوي، أن موسي، 2003، الجريمة وارتباطها بالبطالة والمشكلات السرية في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن.

- هشام عياد، 2017، أثر النمو الاقتصادي على الفقر في وجود اللامساواة الاقتصادية في الجزائر والدول النامية خلال 1970-2013، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، العلوم الاقتصادي، تلمسان: جامعة أبي بكر بلقاي.
- الوريكات، عايد عواد، 2004م، نظريات علم الجريمة، عمان: دار الشروق.